

ص 2	الشراكات بين القطاع العام والخاص
ص 4	المؤشرات المالية للربع الثاني لسنة 2014
ص 4	@مجلس القيم المنقولة
ص 5	تحت المجهر: مهمة تقديم المساعدة التقنية للجنة مراقبة السوق المالي لإفريقيا الوسطى
ص 5	صوار سريع: السيد أحمد الصطاري رئيس مصلحة العلاقات الخارجية

لمحة موجزة عن أسواق الأوراق المالية الإفريقية

هل ستصبح إفريقيا إلدورادو الغد؟ إذا كان العالم المتقدم يعاني حاليا من الركود وبورصات الدول الناشئة في طور التعافي، فإن إفريقيا تعرف ازدهارا اقتصاديا، وذلك أكيد بشكل يتناسب مع اقتصاداتها، حيث تقدم فرصا أكثر للاستثمار والعطاء مقارنة مع الأسواق المتقدمة.

تقدر نسبة نمو القارة الإفريقية في 6% هذه السنة حسب صندوق النقد الدولي مقابل 3,7% على المستوى الدولي، وذلك ليس فقط بفضل ثرواتها الطبيعية الوفيرة وغير المستغلة إلى حد كبير، بل أيضا بفضل قوة أسواقها المحلية. ومع تزايد عدد الساكنة الشابة وتزايد نشاطها، شهدت التجارة والخدمات وغيرها من الصناعات تطورا سريعا. وتقدم إفريقيا حاليا فرص استثمار لا يمكن إنكارها.

ولمواكبة هذا التطور في الاقتصادات الإفريقية وضمان تمويلها، تتواجد اليوم أسواق مالية تغطي تقريبا القارة الإفريقية بأكملها ويبلغ عددها 25 بورصة وطنية وبورصتين جهويتين، تتضاف إليهما بورصتين أخرتين في طور النشأة مقابل أقل من عشر بورصات منذ عقدين من الزمن. وتأمل إفريقيا في تنويع مصادر تمويل اقتصاداتها لتواكب تطورها.

وتجدر الإشارة إلى أن إفريقيا شهدت أول بورصة جهوية في العالم، حيث جمعت 8 دول في الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا سنة 1996.

كما تملك البورصة الجهوية للقيم المنقولة المتواجد مقرها بأبيدجان ساحل العاج فروعاً في كل بلد عضو ومنظم وحيد للسوق ممثل من

طرف المجلس الجهوي للادخار العام والأسواق المالية. هذه التجربة تم اتباعها من طرف دول إفريقيا الوسطى سنة 2003. وتعرف إفريقيا الجنوبية والشرقية مشاريع مماثلة.

هذا الاتجاه نحو التكتل يسمح للأسواق الإفريقية بتحسين مواردها وجذب المستثمرين نحو أسواق أكبر حجماً وأكثر سيولة وعابرة للحدود وأقل تبايناً من حيث التنظيم.

وتعتبر كل من بورصة مصر وجنوب إفريقيا الأقدم في القارة الإفريقية إذ أنشأت سنة 1883 و1887 على التوالي وتجمعان أكثر من 600 شركة مدرجة من أصل 1400 من مجموع الأسواق الإفريقية كما أنهما كانتا الأكثر مردودية وسيولة غير أنه هناك أسواق بورصة أخرى ناشئة بدأت تتموقع داخل القارة الإفريقية كمرکز مالية تابعة للمناطق الجهوية للدول المعنية كبورصة نيجيريا وكينيا والمغرب.

ويقدر مجموع رأسملة بورصات إفريقيا حوالي 1,200 تريليون دولار سنة 2012، مما يجعلها تحتل المرتبة 12 عالمياً وذلك لو كانت تمثل سوقاً مالية واحدة. أما جنوب إفريقيا فتستحوذ على ما يقارب 80% من مجموع الرأسملة، متبوعة بنيجيريا التي تجاوزت مصر مؤخراً برسملة سوقية تصل إلى 74,3 مليار دولار، تليها في المرتبة الرابعة بورصة الدار البيضاء. بل أكثر من ذلك، في سنة 2013، بلغ أداء بورصة نيجيريا 34% وأداء مصر وكينيا 24% و48% على التوالي. وبطبيعة الحال، فهذه المستويات أفضل من تلك المسجلة في أوروبا والولايات المتحدة. وتستقر الشركات المغربية بشكل متزايد في القارة الإفريقية، حيث 85% من الاستثمار المغربي بالخارج يستثمر في إفريقيا جنوب الصحراء. ومن هنا تأتي أهمية دور مجلس القيم المنقولة كدليل من حيث توفير المعلومات المالية والاستمرار في تقوية التعاون الإفريقي والعمل على تكامل الأسواق الإفريقية.

في هذا الإطار، وقع مجلس القيم المنقولة اتفاقيتين جديدتين للتعاون خلال سنة 2013 مع الهيئات المنظمة الجهوية لبلدان غرب وسط إفريقيا ولجنة مراقبة السوق المالي لإفريقيا الوسطى والمجلس الجهوي للادخار العام والأسواق المالية والذين يمثلون 14 دولة من القارة. ويطمح مجلس القيم المنقولة لمضاعفة اتفاقيات التعاون على المستوى القاري.

1. الأعضاء في الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا: بنين وبوركينا فاسو وغينيا بيساو وساحل العاج ومالي والنيجر والسنگال وتوغو.

2. أعضاء المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا: الكاميرون والكونغو والغابون وغينيا الاستوائية وتشاد.

الدولي

بصفته عضواً في الاتحاد العربي لمنظمي الأوراق المالية، نظم وشارك مجلس القيم المنقولة في الاجتماع الثامن للاتحاد الذي عقد بمراكش بتاريخ 8 ماي 2014. في هذا الإطار، تم انتخاب مجلس القيم المنقولة رئيساً للاتحاد. كما شارك مجلس القيم المنقولة في الاجتماع السنوي لرؤساء المعهد الفرنكفوني للتنظيم المالي المنظم في الثالث والرابع من يونيو 2013 بأبيدجان ساحل العاج. هذا الاجتماع الثالث عشر المنظم من طرف المجلس الجهوي للادخار العمومي والأسواق المالية تطرق إلى مواضيع من بينها ماهو متعلق بالظروف الاقتصادية والمالية (التركيز على الأسواق الناشئة) والتطورات المؤسسية والتنظيمية في الدول المعنية وصناديق الاستثمار فضلاً عن آليات الحماية وتعويض المستثمرين. ويجدر التوضيح هنا إلى أن المدير العام للهيئة التنظيمية المالية المغربية عين كرئيس للمعهد الفرنكفوني للتنظيم المالي لولاية مدتها عامين.

وبصفته ممثلاً للجنة الجهوية لإفريقيا والشرق الأوسط للمنظمة الدولية للجان القيم (OICV)، شارك مجلس القيم المنقولة في اجتماع المنظمة الذي انعقد يومي 11 و12 يونيو بمدريد. واجتمع مجلس المنظمة بغية تعزيز الأشغال المتعلقة بمساهمة الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد.

بملايير الصراهم

الميون المرفوعة	حجم التداول في البورصة	الأصل الصافي ل ه.ت.ج.ق.م.
الفصل 2 2013 1,25	الفصل 2 2013 13,77	الفصل 2 2013 235,00
الفصل 2 2014 0	الفصل 2 2014 8,3	الفصل 2 2014 277,30
↓ -100%	↓ -40%	↑ 18%

تعريف الشراكة بين القطاع العام والخاص

لا يوجد تعريف محدد لعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص، غير أنه من المتعارف عليه أن عقود الشراكة بين القطاعين يتم بهدف تحقيق منفعة عامة وفي أغلب الأحيان، يتعلق الأمر بتنفيذ وإدارة البنية التحتية للخدمات العمومية (محطات توليد الطاقة الحرارية والسدود والمستشفيات والطرق السريعة والمدارس...).

يتميز البنك الدولي بين نوعين من العقود بين القطاع العام والخاص: «الامتيازات» و«الشراكات بين القطاعين المعتمدة على الموارد المتاحة».

في عقود «الامتياز» تعطي السلطة العمومية الحق لجهة أخرى خاصة أن تصمم وتبني وتستغل منشأة في ملك الدولة. وتبقى مدة الامتياز محددة. وعند نهايتها، يرجع استغلال المنشأة إلى الكيان العمومي. ويتلقى الكيان الخاص مقابلاً مادياً عن الاستغلال خلال فترة التعاقد يدفعه المستغلون للمنشأة. وهكذا، تغطي بفضل هذه العائدات المبالغ المستثمرة وتكاليف الاستغلال والرسوم المالية. ويتحمل الكيان الخاص مسؤولية خطر الطلب المتعلق بالبنية التحتية، غير أن هناك حالات حيث يتقاسم الشريكين خطر الطلب.

في حين أن الشراكات بين القطاعين المعتمدة على الموارد المتاحة، تدفع الدولة للكيان الخاص لتضع رهن إشارتها المصلحة المتعلقة بالبنية التحتية التي بناها هذا الأخير. وغالبا ما يتم اعتماد نماذج مختلطة تجمع عقود الامتياز والشراكات بين القطاعين المعتمدة على الموارد المتاحة.

فائدة الشراكة بين القطاعين

في إطار عجز الميزان التجاري الذي تسجله الحكومات والحاجيات المتنامية للسكان من حيث البنية التحتية والخدمات العامة، تلجأ الحكومات بشكل متزايد للشراكات بين القطاع العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية من خلال طلبات استخدام الرأس المال الخاص. وتبقى الفوائد الأكثر استشهاداً من هذا النوع من العقود هي:

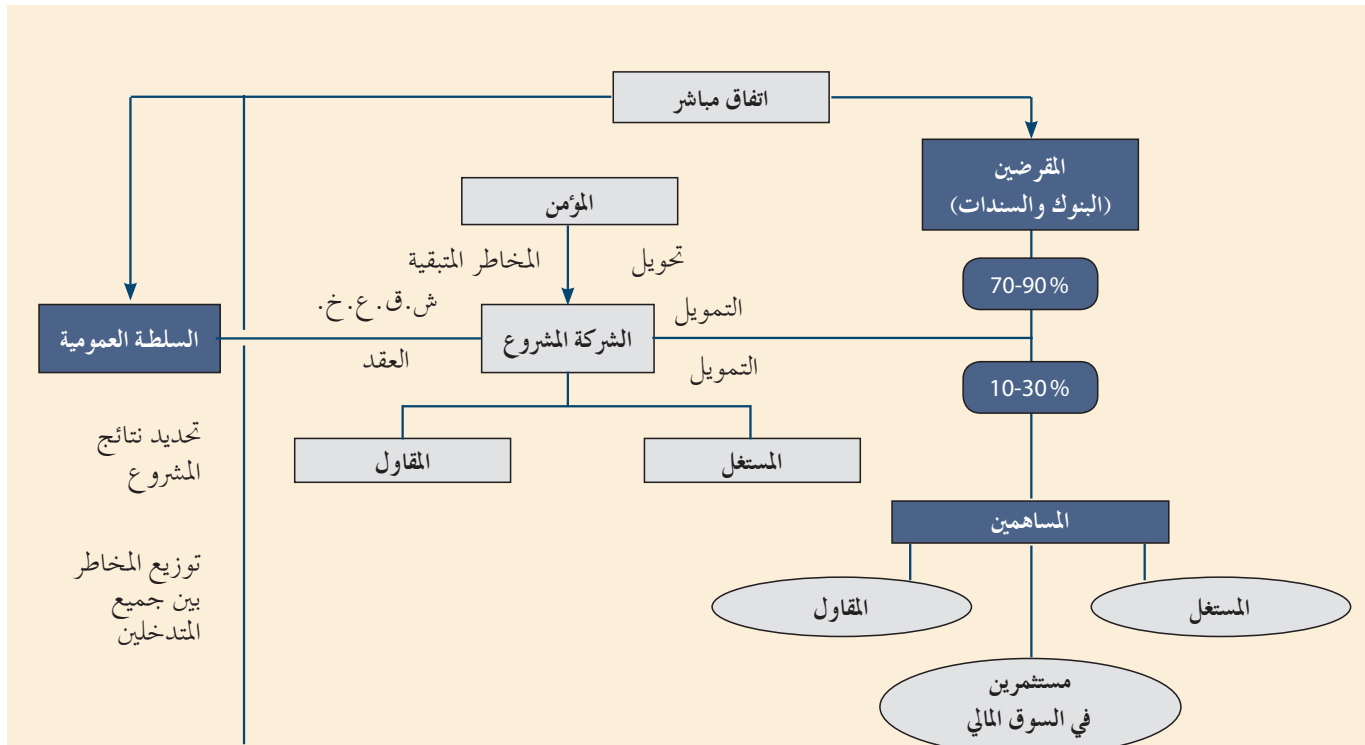
- اللجوء إلى رؤوس الأموال الخاصة وتخفيف الضغط على الأموال العامة؛
- فعالية أكثر في تحقيق المشاريع وفي آجالها المحددة، وصيانة جيدة للبنية التحتية وصرامة في إدارة البنية التحتية لضمان استفادة أكبر.

الشراكة بين القطاع الخاص والعام والأسواق المالية

يمكن الحديث عن صيغتين من التمويل في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص، صيغة تمويل الاستثمار التقليدي وصيغة تمويل المشاريع. وتعتبر الصيغة الأخيرة الأكثر شيوعاً عند تمويل المشاريع الكبرى.

وبشكل عام، مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص هي مشاريع كبرى تتطلب تمويلاً هاماً. ويتم هيكلتها بطريقة تجمع بين عدة صيغ للتمويل وذلك بنسب تتراوح بين 10% و30% بالنسبة للرأس المال السهمي و70% و90% بالنسبة للديون البنوك والسندات. ويتم تحديد مستويات هذه النسب مقارنة مع نوع الكيان العام والمردودية المتوقعة من المشروع.

مقدمي رؤوس الأموال هم الشركات المسؤولة عن البناء والصيانة والاستغلال وصناديق الاستثمار والأبنك. إن الفائدة من حضور



المصدر: جذب المستثمرين لإقامة الشراكات الإفريقية بين القطاع العام والخاص (دليل إعداد المشروع): البنك الدولي، والاتحاد المعني بالهياكل الأساسية من أجل إفريقيا (ICA)، والمرفق الاستشاري للهياكل الأساسية المشتركة بين القطاعين العام والخاص (PPIAF).

كبرى لاسيما في مجال توليد الطاقة وشبكات الري (توليد الكهرباء: الجرف الأصفر، توليد الكهرباء: مزرعة الرياح لتوليد الكهرباء كوديا البيضاء، توليد الكهرباء: تهادرت، التصميم والبناء والمشاركة في التمويل واستغلال شبكة الري في محيط كردان).

على المستوى القانوني، وبالإضافة إلى القانون 05-54، هناك قوانين قطاعية (الموائى والماء والكهرباء والطاقات المتجددة...) التي تأطر إبرام عقود الشراكات بين القطاع العام والخاص.

وبغية تسريع تجهيز البلد بالبنيات التحتية والاستفادة من التجارب الناجحة، قام المغرب في 2012 بإعداد مشروع قانون رقم 12-89 متعلق بالشراكات بين القطاع العام والخاص، هذا المشروع لا يزال قيد الدراسة من طرف البرلمان. ويضع مشروع هذا القانون إطار موحد ومحفز يطبق على جميع القطاعات العامة.

وتجدر الإشارة إلى أنه لدعم تطوير هذه التجربة، تم إحداث وحدة للشراكات بين القطاعين نهاية 2010 داخل مديرية الشركات العمومية والخصوصية تهدف إلى المساهمة في تحديد الحكومة المغربية لسياسة الشراكات بين القطاع العام والخاص وتقديم المساعدة التقنية للوزارات والمؤسسات العامة في هذا المجال وتطوير ونشر معايير الشراكات بين القطاع العام والخاص.

ما هو الدور الذي يمكن أن يقوم به القطب المالي الدار البيضاء للشراكات بين القطاع العام والخاص في المغرب وإفريقيا؟

في المغرب، يبقى الإطار المؤسسي ملائما لتطوير عقود الشراكات بين القطاع العام والخاص. وبالإضافة إلى القوانين المذكورة، تتمتع سوق الرساميل المغربية بالعديد من المزايا سواء تعلق الأمر بالإطار القانوني أو بالخبرة على المستوى العملي.

وبالفعل، وبفضل الخبرة الطويلة لديه في هيكلة العمليات المالية، خاصة منذ إصلاح أسواق الرساميل سنة 1993، يملك المغرب الخبرة الضرورية من حيث تقديم الاستشارة المالية والقانونية في مجال تمويل المشاريع والبنية التحتية التقنية اللازمة.

يضاف إلى ذلك وجود نظام مصرفي قوي وصناديق استثمار جهوية ومكاتب تمثيل الأبنك الجهوية التي تنشط في مجال تمويل الشراكات بين القطاع العام والخاص (بنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الآسيوي والبنك الإسلامي للتنمية) وهي تعد بمثابة بوابات لدخول السوق الإفريقي للشراكات بين القطاع العام والخاص والذي لديه حاجيات هائلة من حيث البنية التحتية للخدمات العامة.

ويمكن لتنشيط سوق الشراكات بين القطاعين في المغرب وإفريقيا على مستوى الساحة المالية الدار البيضاء جذب عملاء مهتمين بالمشاركة في هذا النوع من المشاريع في المنطقة.

ويمكن أيضا لتطوير الشراكات بين القطاعين أن يساهم في تطوير سوق البورصة المغربي بإغناء قائمة الشركات المدرجة. وتجدر الإشارة إلى أنه وإلى حد اليوم وعلى مستوى الشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء، هناك شركة مفوضة للخدمات العامة وهي ليديك وأخرى تمثل الشريك الخاص في عملية شراكة بين القطاعين في مجال توليد الطاقة وهي جليك.

مستثمرين ماليين (دون احتساب المكلفين بالبناء والاستغلال) في الرأسمال هي الصرامة التي يتطلبها هؤلاء فيما يخص مراقبة مختلف جوانب المشروع والترتيبات القانونية والمالية لتمكين المشروع من العودة بالمردودية المنتظرة منه.

أما المقرضين فهم الأبنك والأبنك الجهوية (بنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الآسيوي والبنك الإسلامي للتنمية...) والذين يتدخلون من خلال تقديم قروض والمستثمرين الماليين (التأمينات، وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار...) من خلال الاكتتاب في إصدار السندات وفي أغلب الأحيان من خلال الاستثمار الخاص أو من خلال صناديق مشتركة للتسديد.

في بعض دول المجموعة 20، نسجل اهتمام متزايد بأهمية الاستثمار في البنية التحتية من قبل شركات التأمين وصناديق التقاعد، وهذا يفسر بآفاق الاستثمارات الطويلة الأمد في هذا النوع من المشاريع. وبالفعل، فإن السندات الصادرة في إطار مشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والعام تولد تدفقات نقدية مستقرة على الأمد البعيد وبعضها مكيفة وفقا للتضخم خاصة بالنسبة للخدمات العمومية المنظمة، مما يعطي لهذا النوع من الاستثمار خصائص مطلوبة من قبل صناديق التقاعد وشركات التأمين على الحياة.

ويتبين من هنا أن الأسواق المالية تلعب دورا هاما للغاية في تمويل الشراكات بين القطاع العام والخاص إما مباشرة من خلال إصدار السندات أو حصص من صناديق التسديد أو بشكل غير مباشر من خلال السماح بإعادة تمويل الأبنك المقرضة لتسيير أفضل للأصول والخصوم.

التجربة المغربية والتطورات الأخيرة

عقود الامتياز وتفويض الخدمات العامة

لمغرب خبرة طويلة في مجال عقود الامتياز وتفويض الخدمات العامة منذ معاهدة الحماية سنة 1912 (توقيع عقود الامتياز مع شركات فرنسية)، حيث تمت إعادة الشركات صاحبة الامتياز وخلق احتكارات عمومية خلال الاستقلال وأخيرا تجدد اهتمام الدولة بخصوصية تسيير الخدمات العمومية في الثمانينات مع تحرير الاقتصاد المغربي. وقد ركز هذا الاهتمام على قطاعات المواصلات وتوزيع المياه والكهرباء والصرف الصحي وجمع القمامة.

في 2006، أعاد المغرب النظر في الإطار القانوني المنظم لعقود الامتياز بإصدار القانون رقم 05-54 للرقى بها إلى مستوى المعايير الدولية، وبالتالي السماح بتقاسم المخاطر بشكل أفضل بين السلطات العمومية والشركات الخاصة. هذا القانون يغطي عقود تسيير الخدمات العامة مفوضة من طرف شخص اعتباري خاضع للقانون العام لشخص اعتباري آخر خاضع سواء للقانون العام أو الخاص. ويبقى للمفوض بموجب هذا القانون إمكانية فرض رسوم على الخدمة المقدمة، كما يخول هذا القانون للمفوض إنشاء أو تسيير عمل عام.

عقود أخرى للشراكات بين القطاع العام والخاص

بالنسبة للعقود الأخرى للشراكات بين القطاع العام والخاص التي لا تأخذ شكل «الامتياز»، قاد المغرب في السنوات الأخيرة مشاريع

العمليات المالية المنجزة من طرف مجلس القيم المنقولة

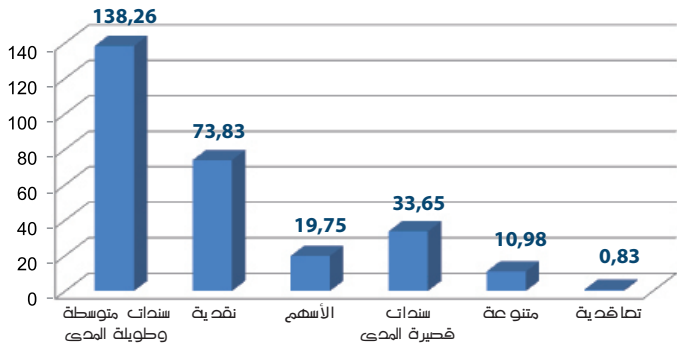
عدد العمليات	نوع العملية	طبيعة العملية
4	الزيادة في رأسمال مخصصة للأجراء	الزيادة في الرأسمال
1	الزيادة في رأسمال عن طريق الانصهار الاضامج	
1	تفويت الأسهم	تفويت الأسهم
1	تعيين المعلومات المتعلقة ببرنامج إصدار أوراق الخزينة	إصدار سندات الديون القابلة للتداول
1	إصدار السندات	إصدار السندات
2	إعادة الشراء بضيحة تسوية السعر	برنامج إعادة الشراء
10	المجموع	

تأثيرات واعتمادات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (ه.ت.ج.ق.م.)

عدد الملفات	الملاحظات
5	الخمس التأثيرات هي تعيينات
9	اعتماد يخص صنایق ه.ت.ج.ق.م.

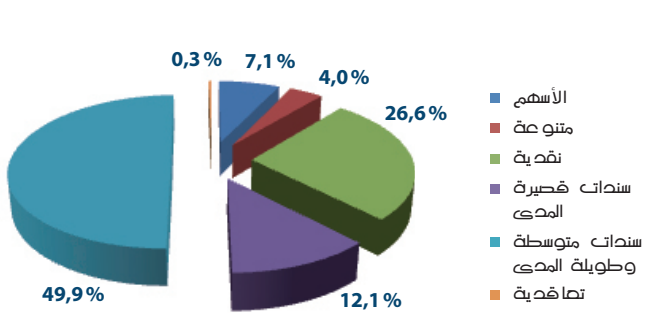
الأصل الصافي حسب فئة ه.ت.ج.ق.م.

بتاريخ 2014/06/27 (بملايير الدراهم)



هيكل صافي الأصل حسب فئة هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة في 2014/06/27

بتاريخ 2014/06/27



@ مجلس القيم المنقولة

أيضا وفي نفس الإطار، فإن الشخص المسؤول عن تحفيز قيمة ما، يجب ألا:

- يسير محافظ القيم المنقولة بالنيابة عن طرف ثالث أو يتلقى أوامر من الزبائن؛
- يبادر بعمليات البيع والشراء بالوكالة؛
- يشارك في إعداد بيانات التحليل المالي...

س.3. ماهي المسطرة المتبعة لطرح عرض عمومي للادخار بشكل رسمي بالخارج وبشكل ثانوي بالمغرب؟

في مثل هذه الحالة، يجب البدء بإيداع مذكرة معلومات مبسطة وفقا لأحكام المادة III.1.12 وما يليها من دورية مجلس القيم المنقولة وملحقاتها E.III.1 و D.III.1

ومع ذلك، من الممكن تقديم مسودة مذكرة معلومات مبسطة وكذا طلب نيل الموافقة المسبقة من وزير المالية، مصحوبة بمسودة المذكرة الإخبارية المودعة لدى الهيئة المنظمة للسوق في البلد الذي ستم فيه عملية العرض العمومي للادخار بشكل رسمي.

وعليه، فإن مجلس القيم المنقولة لا يمكن أن يؤشر على مذكرة المعلومات المبسطة المودعة لديه إلا بعد التأشير على المذكرة الإخبارية من طرف الهيئة المالية الأجنبية وتقديم جميع الوثائق والمعلومات المنصوص عليها في الملحق III.1.E من دورية مجلس القيم المنقولة.

س.1. في إطار اتفاقية تحفيز السوق، ماهي طريقة احتساب عتبة الأرباح والخسائر المحققة والتي يؤدي تحطيم عبتها نحو الارتفاع إلى إلزام شركة البورصة المعنية بإشعار دون أي تأخير مصدر هذه القيم؟

وفقا للمادة 5.5 من نموذج اتفاقية تحفيز السوق كما هو منصوص عليه في الملحق I.4.A من دورية مجلس القيم المنقولة، يتعين على شركة البورصة أن تشعر وبدون أي تأخير المصدر (ومقدمي المساهمات المالية إذا ما دعت الضرورة) بتخطي عتبة الخسائر التي حددها في الاتفاقية والتي لا يمكن أن تتجاوز 10%.

وبما أن الهدف من هذه الاتفاقية التي تربط شركة البورصة والمساهمين والمصدرين هو تحفيز السوق وسيولة أسهم المصدر المذكور، فإن العتبة المشار إليها أعلاه لا يمكن أن تحتسب إلا في إطار محفظة الأسهم. وتخضع محفظة الأسهم لتقييم يتم إرسال بيانه إلى المصدر وإلى المساهمين إن وجدوا، طبقا للأجال التي حددها الطرفان في الاتفاقية. يجب أن يتضمن هذا البيان الأرباح والخسائر المحققة خلال الفترة المعنية (المادة 5.5 من الدورية المذكورة أعلاه).

س.2. هل يحق لمفاوض يعمل بشركة بورصة أن يمارس نشاط تحفيز سوق قيمة معينة؟

تفرض المادة I.4.5 من دورية مجلس القيم المنقولة على الشركات الالتزام بضمان استمرارية الفصل التام بين نشاط التحفيز والأنشطة الأخرى.



السيد أحمد الصطاري
رئيس مصلحة العلاقات الخارجية

مهمة تقديم المساعدة التقنية للجنة مراقبة أسواق الرساميل بإفريقيا الوسطى (COSUMAF)

تدرج مهمة تقديم المساعدة التقنية للهيئة المنظمة لسوق الرساميل في إفريقيا الوسطى في إطار التعاون جنوب-جنوب بين الهيئات المنظمة. ولقد تم التماس مساعدة مجلس القيم المنقولة للاستفادة من خبرته في مجال مراقبة الشركات وبنياتها التحتية. هذه المهمة كانت مزدوجة الأهداف:

- مواكبة وتكوين فريق من المفتشين من الهيئة المنظمة لسوق الرساميل في إفريقيا الوسطى لإعداد أدوات للمراقبة الآتية في عين المكان بغية تفعيل إدارة مخصصة لمراقبة الفاعلين في السوق؛
- قيادة عملية تفتيشية مع فريق من مفتشي الهيئة المنظمة لسوق الرساميل في إفريقيا الوسطى لدى البورصة الجهوية لإفريقيا الوسطى والوديع المركزي.

لهذا الغرض، جند مجلس القيم المنقولة فريقا يتكون من 3 أشخاص لمدة تفوق خمسة أسابيع، حيث كرس فيها أسبوعين لحضور خبيرين يعملان بليفربول (Libreville) لهذا الغرض.

ولقد تمت هيكلة هذه العملية في مرحلتين، الأولى ارتكزت على المقاربة المنهجية لتنظيم عملية مراقبة الشركات حول ستة مواضيع كانت بمثابة أساس عمل:

- مراقبة شركات السوق؛
- أدوات المراقبة عن بعد وفي عين المكان؛
- الإعداد لمهمة تفتيشية؛
- القيام بمهمة تفتيشية؛
- إعداد تقرير بالمهمة المنجزة؛
- مرحلة ما بعد إنجاز المهمة.

ساهم الاستعراض المفصل للمنهجية والأدوات بناء على تجربة مجلس القيم المنقولة في تحضير الأرضية لوضع آلية لتقسيم المخاطر مصممة خصيصا لعملية التشغيل والتمويل. وإلى جانب الأدوات المتاحة سيكون من الممكن تشغيل آلية تتبع منتظمة ومفصلة والمساهمة في تحسين فعالية نظام المراقبة بكامله.

المرحلة الثانية تم تخصيصها لإنجاز مهمة التفتيش في عين المكان في بورصة إفريقيا الوسطى والصندوق الجهوي لإيداع الأوراق المالية. قدم فريق من مجلس القيم المنقولة دعما لمفتشي الهيئة المنظمة لسوق الرساميل في إفريقيا الوسطى في جميع مراحل المهمة. هذه الأخيرة غطت كذلك إعداد وتحليل الوثائق وتحديد الأخطار وإعداد دليل للتفتيش وإجراء المقابلات ومراجعة الحسابات والتدقيق المالي ومراقبة المنشآت التقنية والآليات التشغيلية.

بعد هاتين المرحلتين، تم إعداد تقرير مشترك وتقديم ما خرجت به هذه المهمة إلى جانب أهم التوصيات.

نظم مجلس القيم المنقولة هذه السنة اجتماع رؤساء الهيئات الأعضاء في الاتحاد العربي لمنظمي أسواق الأوراق المالية، ما هي الخطوط العريضة الكبرى التي تناولها هذا الاجتماع؟

عقد الاتحاد العربي لمنظمي أسواق الأوراق المالية الدورة الثامنة لاجتماعه السنوي المنعقد بتاريخ 8 ماي 2014 في مراكش والذي حضره تقريبا جميع الأعضاء. وقد خصصت هذه الدورة لدراسة التقرير السنوي لعام 2013 وكذا مخطط العمل المقترح لعام 2014، بالإضافة إلى عدد من القضايا المتعلقة بسبل تحسين التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء. في إطار فعاليات هذه الدورة وعلى هامش هذا الاجتماع السنوي، تم عقد ندوة تحت عنوان: «تكامُل الأسواق المالية العربية: الوضع القائم والآفاق». ودار النقاش في هذه الندوة حول محورين، الأول يناقش مسألة العوامل المحددة لعملية تكامل أسواق الأوراق المالية العربية بشكل ناجح، في حين ناقش المحور الثاني الوسائل التي تسمح بضمان مستوى معين من الحماية بالنسبة للمستثمرين في أسواق الأوراق المالية المتكاملة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعيين مجلس القيم المنقولة رئيسا لهذه الدورة بعد أن حصل على شرف ضيافة الاجتماع الثامن للاتحاد العربي لمنظمي أسواق الأوراق المالية.

ما هي الفوائد الاستراتيجية المنتظرة من تنظيم الاجتماع الثامن لرؤساء الهيئات الأعضاء في الاتحاد العربي لمنظمي أسواق الأوراق المالية؟

يصب تنظيم مجلس القيم المنقولة لمثل هذا الحدث في نفس اتجاه المقاربة التي اعتمدها المغرب، حيث تهدف إلى تقوية دور الدبلوماسية الاقتصادية والتنسيق بين الرؤى على المستويات السياسية والاقتصادية. وتندرج هذه المبادرة في إطار استمرارية الأهداف الوطنية الرامية لتطوير العلاقات مع الدول العربية على نحو مستدام.

ويتعين على سوق الأوراق المالية بالمغرب الاستفادة من هذه الدينامية من خلال التركيز على المواءمة بين تنظيم الأسواق المالية بغية تعزيز المبادلات والاستثمارات لدى هذه الدول من جهة ومن جهة أخرى الرقي بالقطب المالي الدار البيضاء ليصبح مركزا ماليا عربيا إفريقيا لا يحيد عنه.

أيمكنكم بإيجاز تقديم لمحة عن الاتحاد العربي لمنظمة أسواق الأوراق المالية؟

الاتحاد العربي لمنظمي أسواق الأوراق المالية هي منظمة تعاون عربية رأت النور سنة 2007 مقرها في أبوظبي. يجمع هذا الاتحاد 18 هيئة تنظيمية لأهم أسواق الأوراق المالية العربية. ويشكل هذا الاتحاد مجالا لتبادل المعلومات والخبرة، هدفة الأول من جهة تقوية التعاون وتطوير أسواق الرساميل العربية والتقريب والمواءمة بين الأطر التشريعية والتنظيمية التي تحكم هذه الأسواق من جهة أخرى. وبالفعل، هذه الأهداف يحفزها البحث عن فعالية مراقبة المعاملات في الأسواق وكذا حماية المستثمرين وتسهيل التعاون بين المنظمين.

- إحصائيات هيئات التوظيف الجامعي للقيم المنقولة (ه.ت.ج.ق.م.)
- إحصائيات دول نوع المستثمرين خلال الفصل الأول لسنة 2014
- تقرير دول الاستثمارات الأجنبية برسم سنة 2013